

مقدمة

لم أكتب هذا الكتاب بهدف إعطاء الصحفيين إمتيازات على حساب المجتمع أو الجماهير، أو رغبة في المبالغة في حمايتهم ضد أية أخطار يمكن أن يتعرضوا لها خلال عملهم، ولكن هذا العمل يهدف بشكل أساسى إلى حماية حرية الصحافة، وفتح آفاق جديدة لتحقيق هذه الحرية، فلا يمكن ضمان هذه الحرية إلا بضمان حقوق الصحفيين الذين يقومون بإنتاج المادة الأساسية للصحافة، وهى المضمون الذى تحمله الصحف، ولا يمكن أبداً أن نحى حق الجماهير فى الحصول على مضمون صحفى حر يحقق حقها فى المعرفة، ويكفل لها الحق فى إدارة مناقشة حرة حول كل قضايا المجتمع ومشكلاته دون أن نحى حرية الصحفيين فى العمل، فالصحافة الحرة لا ينتجها إلا صحفيون أحرار يعرفون حقوقهم، ويستطيعون الدفاع عنها، ويحمى المجتمع نفسه هذه الحقوق .

من هنا فإن حرية الصحافة، التى هى حق للمجتمع كله، وأداة أساسية لإدارة المجتمع بشكل ديمقراطى، ترتبط بحرية الصحفى إرتباطاً وثيقاً، ولا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر.. تلك هى نقطة البداية التى دفعتنى لأن أعكف طويلاً على هذا العمل الذى أقدمه للوطن أولاً، ذلك أنى أعتبر أن حماية حقوق الصحفيين هى نقطة البداية لحماية حق الوطن فى صحافة حرة تسهم فى زيادة معرفة المواطنين، وتشكيل وعيهم، وتحمى حقهم فى الديمقراطية، وتحمى حرياتهم ضد القهر الداخلى والخارجى، بالإضافة إلى حماية استقلال الوطن وحقه فى صياغة مستقبله بإرادته الحرة دون أى تدخل خارجى أو استبداد داخلى.. لذا كنت أكتب هذا الكتاب وأنا أحلم بصحافة حرة لوطن حر.

أما الهدف الثانى فهو بعد جولة طويلة فى دراسة النظم الإعلامية فى العالم المعاصر، ونقد هذه النظم كانت النتيجة أن العالم بحاجة شديدة إلى نظرية جديدة -يقوم عليها نظام إعلامى جديد- توازن بين الحرية والمسئولية.. تحمى حرية الصحافة بشكل كامل ودون قيود، وتكفل قيام الصحافة بمسئوليتها تجاه الوطن

والمجتمع والجماهير، تحمي حرية الصحفي وحقوقه، وتلزمه في الوقت نفسه بأن يحترم قيم المجتمع وحقوقه. وتلزمه أيضاً باحترام مجموعة من الثوابت الوطنية والمهنية.. تلزمه باحترام أخلاقيات المهنة ومعاييرها. والمسئولية لا يمكن أن تتحقق بدون حرية.. والحرية دون مسؤولية هي حالة طفولة حضارية، ومراهقة فكرية، وشيء لا يمكن أن يتحقق في مجتمع إنساني منذ أن ارتضى الإنسان أن يعيش داخل مجتمع لا بد أن يكون له مقدساته ومحرماته وتقاليده وأخلاقياته وأعرافه وقوانينه.

وكان السؤال الذي طرح نفسه، وألح علىّ طويلاً: لماذا لا تكون مصر هي القاعدة التي تنطلق منها نظرية «الحرية-المسئولية» لتفتح آفاقاً جديدة أمام الإنسان المعاصر؟ خشيت أن يكون السؤال والإجابة عليه نوعاً من التحيز الوطني، وسرعان ما اعترفت لنفسى بصدق وموضوعية، وقررت الاعتراف علناً لقرائى، أننى لا أستطيع أن أنفى عن نفسى هذا التحيز.. وأننى أحلم بمصر وطناً للحرية والعدل، وقائداً للأمة العربية نحو التحرر والتقدم.. والحلم مشروع، والتحيز فى هذه الحالة تحيز إنسانى حتى وإن بدا ضد منطق العلم.

أما من ناحية المنطق العلمى فإن مصر مؤهلة تماماً للقيام بهذا الدور، فهى تحتل مركز القلب فى أمة هى بالرغم من العلة التى أصابتها منذ زمن طويل أمة صاحبة شأن فى التاريخ، وهى لا يمكن أن تخرج من التاريخ مهما كانت قسوة الأيام، وشدة الخطوب، ومرارة الهزائم، وآلام المرض.. هى أمة وقفت لأكثر من قرنين من الزمان عند أدنى نقطة على منحنى الضعف والتخلف، وليس هناك حل آخر سوى النهوض والانطلاق نحو التقدم وتحقيق الوحدة، ما عاد هناك سبيل آخر سوى الموت، وهذه الأمة عاشت حتى الآن برغم كل المحن، ومن ثم فهى لا بد أن تنحاز للبقاء، وأن تدافع عن حقها فى الحياة.

و عندما يسرى دم الحرية فى القلب، لا بد أن يضحخه القلب إلى الأطراف، فينتفض جسد الأمة، وينهض، ويمارس حقه المشروع فى الدفاع عن الذات.

ولا شك أن العمل على إنشاء صناعة عربية قوية للإعلام والمعلومات يمكن أن

يعتبر واحداً من أهم أسس مشروع قومي شامل للنهضة والتقدم، إنها الصناعة التي يمكن أن تشكل ثقافة المقاومة للتخلف والاستغلال والهزيمة واستلاب الإرادة وتزييف الوعي وتشويه الشخصية القومية والذاتية الثقافية، إنها الصناعة التي يمكن أن تقوم بتشكيل العقل، وصياغة الوجدان وبناء الوعي، وتحقيق الاتفاق العام على مجموعة من الثوابت، وذلك كله يشكل ضرورة لصياغة المستقبل.

هل أنا أحلم؟ وأجيب بكل جرأة نعم بكل تأكيد.. وأضيف إلى ذلك أن كل معطيات الواقع تتعارض مع هذا الحلم وتتناقض معه، وتمثل حواجزاً تحول دون تحقيقه.. فالواقع العربي لا يمكن أن يكون أرضاً صالحة لتحقيق هذا الحلم. مع ذلك فإن أحلام الأمم قابلة للتحقيق وإن طال الزمن، إذا امتلكت الأمة الإرادة لتحقيقها، والأحلام العظيمة دائماً تشحذ الهمم وتفجر طاقات الإبداع وتثير الخيال وتملأ النفوس بالرغبة في البقاء والحياة.

إن صناعة عربية قوية للإعلام والمعلومات ضرورة لتحقيق انتفاضة الأمة.. انتفاضة شاملة تنتزع بها استقلالها. وتقهر الدونية والتبعية، وتصنع قرارها إنطلاقاً من ثوابتها، وتعبيراً عن كل موروثها الحضاري، وتقيم بها تنمية حقيقية تقوم على الاكتفاء الذاتي.

لكن هذه الصناعة - صناعة الإعلام والمعلومات - لا يمكن أن تنمو وتتطور بدون حرية.. الحرية هي الشرط الضروري والموضوعي لإقامة هذه الصناعة.. هي أيضاً شرط ضروري لتحقيق مصداقية هذه الصناعة وثقة الجماهير بها، واعتماد الجماهير عليها في الحصول على المعرفة.. وبدون هذه الحرية تظل هذه الصناعة تابعة للسلطة وللنظام الإعلامي الدولي، تظل منفصلة عن الجماهير، وتظل الجماهير العربية فريسة سهلة لوسائل الإعلام الغربية.

وحرية الصحفي من أهم أركان حرية الصحافة، حيث إن الصحفيين الأحرار هم الذين يمكن أن يقدموا للجماهير العربية إعلاماً تثق به وتصدقه، الصحفيون الأحرار هم وحدهم الذين يمكن أن ينتجوا مضموناً إعلامياً يجذب الجماهير العربية، ويمثل لها بديلاً وطنياً وقومياً لوسائل الإعلام الغربية.

والحرية فقط لا تكفى .. لابد أن تتلازم الحرية وتترامن مع المسؤولية .. والسؤال الذى سي طرح نفسه على قارئ هذا الكتاب أين هذه المسؤولية؟ .. الكتاب كله يتحدث عن حقوق الصحفيين، وكيفية حماية هذه الحقوق وكفالتها، دون أى حديث عن المسؤولية .. والإجابة هى أننى عندما بدأت فى التخطيط لهذا الكتاب كنت أريد أن يتضمن جزأين يتناول أولهما حقوق الصحفيين، ويتناول الثانى واجبات الصحفيين وأخلاقيات الصحافة .

وبعد فلقد استخدمت فى هذا الكتاب مناهج علمية مختلفة، وكان الهدف من ذلك هو أن أعطى لى نفسى قدرأ أكبر من الحرية فى معالجة الحقوق المختلفة للصحفيين، وأن أعالج كل موضوع بما يمكن أن يحقق أهدافه العلمية من مناهج . لكن المنهج الأساسى الذى اعتمدت عليه فى معظم فصول هذا الكتاب كان هو المنهج المقارن فقد قارنت بين دول مختلفة، ولم يكن الهدف من هذه المقارنة أن ننقل تجارب الآخرين، ولكن التعرف على هذه التجارب ودراستها يمكن أن يتيح لنا التوصل إلى أفكار جديدة ورؤى مبدعة .

د . سليمان صالح